

موجبات الإصلاح

منه تأمين الوسائل والإمكانيات والظروف الأنسب لخدمة المواطن وتأمين احتياجاته دون اضطرابه لاعتماد أساليب ملتوية تجعله شريكاً رغباً عن إرادته في الفساد الذي يأكله.

أما الإجراءات التنفيذية فهي:

١- تحديث الإدارة لتواكب التطور العصري من حيث تخفيف الأعباء والمعاملات عن المواطنين .

٢- إعادة تحديد المسؤوليات والصلاحيات فتوزع على المسؤولين وفقاً لمستلزمات الحاجة مع الأخذ بعين الاعتبار مصلحة المواطن والمصلحة العامة قبل أي مصلحة أخرى سياسية أو طائفية أو محسوبية

٣- اعتماد مبدأ الثواب والعقاب وهذا أمر بديهي ومستمر، لا يتطلب مشروع إصلاح أو انتظار بداية عهد، يكافأ الموظف القدير والمنتج ويعاقب المخطئ، تُحترم فيه التراتبية ويُترك لكل مسؤول صلاحية تقييم الموظفين التابعين لسلطته.

أما اليوم فإننا نخشى من هذا الإصلاح ونخشى عليه، نخشى منه لأن في تسييسه تثبيتاً واعترافاً بدور السياسيين فيه.

ونخشى عليه إن جاء استثنائياً يفتح ملف ويغلق آخر، يُذكي موقفاً ويمنع آخر.

نخشى عليه من تجاوز السلطة للقانون، تحيل تعفي وتصرف وتستبق القضاء والتحقيق والأحكام.

نخشى عليه إن تحول حام لموظف فاسد بوضعه بالتصرف، إذ يعطيه موقفاً في الإدارة دون وظيفة ويحتم على الدولة أعباء ومصاريف غير منتجة. نخشى عليه إن أضع مفهومه فاكتفى بالتوجه إلى المواطن يقتص منه عوض التوجه إلى الخطأ لمعالجته .

ونخشى عليه إن ضرب الضعيف والمستفرد وما تجرأ على المفسد الكبير والمدعوم.

إرادة الإصلاح يلتقي عليها اللبنانيون، أما مفهومه فقد جاء في الممارسة مغلوطاً.

قام على الوعد وعلى الشعار. حبذا لو يتحقق عندنا وعدٌ وشعار.

أمانة الإعلام

درجت العادة، مع بداية كل عهد، على إطلاق شعارات التغيير والإصلاح. وعود تمطر على المواطنين، يستبشرون ويتأملون، وشعارات تحمل في معانيها الانتقاد والرفض لما سبق. إرادة واضحة بانطلاقة جديدة، تحتم على العهد الجديد توزيعاً جديداً لموازن القوى والمحاسيب وسعيدي الحظ ممن استحقوا الشكر والنعيم، وتحرم عليه بالوقت نفسه الاستفادة من أي استمرارية في مجالات العمل والدراسة والخبرة، فيتحمل بإرادته أعباء ومصاريف إضافية، ويحمل المواطنين تكراراً مترتباً هذه المصاريف بالإضافة إلى الوقت الضائع.

الإصلاح حلم كبير حبذا لو يتشارك اللبنانيون جميعاً في الجهد لتحقيقه وتثبيت دعائمه في لبنان. والإصلاح شعار رخيص إن فسر بغير معناه واستعمل للاستهلاك السياسي، يلهي المواطنين بإزاحة رؤوس واستبدالها بسواها، ويقسمهم بين مستفيد ومغبون وخائف، لينال بالنهاية من الحلم الذي بداخلهم.

ما أبعدا اليوم في لبنان عن الإصلاح الحقيقي، والإصلاح كل لا يتجزأ، يُعتمد بشكل علمي ومتوازن، يتطلب من السلطة الشفافية الكاملة في ما تعمل، ويستوجب منها القيام بإجراءات تنفيذية.

أما الإجراءات العملية العامة فهي:

١- الإقرار بالخطأ والدلالة على مكن العلة، بعيداً عن المزايدات السياسية بشكل علمي ومدروس، لإحاطته والعمل على التغلب عليه واقتلعه.

٢- التراجع عن التدابير التي أدت أو نتجت عن هذا الخطأ، باعتماد قوانين لاغية أو مُتممة لها.

٣- الخروج من واقع المحسوبية والمحاصصة وتقاسم الجبنة باعتماد الكفاءة والنزاهة مقياساً للاختيار والتفضيل، فلا يبقى استثناء ولا استبعاد وتباشر السلطة المختصة دون أي تباطؤ بمصالحة وطنية تجمع بين اللبنانيين واضعةً نفسها في موقع الحكم وليس في موقع الطرف فتفتح على الجميع، تتوجه إليهم وتنفهم مطالبهم.

إنها باختصار مراحل إلزامية للمباشرة بالإصلاح الذي يُقصد